No 4A العدد4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

الاطار القانوني لمحاربة الفساد الاداري والمالي في العراق

م . م شذى سامي ياسر
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف قسم الاشراف الاختصاصي
amshadwi36gmail.com

المستخلص

يُعد الفساد الإداري والمالي من أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة، لما يترتب عليه من آثار سلبية تمس الجوانب الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، فضلاً عن إضعاف الثقة بالمؤسسات العامة وإعاقة جهود التنمية المستدامة. ويهدف هذا البحث إلى بيان الإطار القانوني المنظم لمكافحة الفساد في التشريع العراقي، من خلال تسليط الضوء على أهم الوسائل القانونية التي اعتمدها المشرع العراقي للحد من هذه الظاهرة، وبيان دور الأجهزة الرقابية والاتفاقيات الدولية في دعم منظومة النزاهة والشفافية. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وصولاً إلى بيان مدى كفاية التشريعات الوطنية في مواجهة جرائم الفساد. وتوصل البحث إلى أن مكافحة الفساد تتطلب منظومة قانونية متكاملة تتضمن تشريعات فعالة، وأجهزة رقابية مستقلة، وتعاونًا دوليًا مستمرًا، إلى جانب نشر ثقافة النزاهة وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة داخل مؤسسات الدولة.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الفساد المالي، التشريع العراقي، مكافحة الفساد، النزاهة، الرقابة.

Legal Framework for Combating Administrative and Financial Corruption in Iraqi Legislation

Shath sami yasir

Abstract

Administrative and financial corruption represents one of the most serious challenges facing public institutions due to its negative impact on economic, administrative, and social development. It weakens public confidence in state institutions and hinders sustainable development efforts. This study aims to examine the legal framework governing the fight against corruption in Iraqi legislation by analyzing the legal mechanisms adopted to combat corruption, highlighting the role of oversight institutions, and explaining the contribution of international conventions to strengthening integrity and transparency. The study adopts a descriptive-analytical approach based on legal texts, jurisprudential opinions, and relevant international agreements. The findings indicate that effective anti-corruption efforts require an integrated legal framework supported by independent oversight bodies, effective legislation, international cooperation, and the promotion of integrity, transparency, and accountability within public institutions.

Keywords: Administrative Corruption, Financial Corruption, Iraqi Legislation, Anti-Corruption, Integrity, Oversight.

التعريف بالبحث

أولاً : مشكلة البحث Research Problem .

تُعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار الدول وتعيق جهود التنمية والإصلاح المؤسسي، لما تسببه من هدرٍ للمال العام وإضعافٍ لسيادة القانون وانخفاض مستوى الثقة بالمؤسسات الحكومية. وقد شهد العراق تحديات كبيرة في مجال مكافحة الفساد، الأمر الذي استدعى إصدار العديد من التشريعات وإنشاء مؤسسات رقابية متخصصة. إلا أن استمرار بعض صور الفساد يثير

التساؤل حول مدى كفاية الإطار القانوني وفاعلية الأجهزة الرقابية.وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بالإطار القانوني لمكافحة الفساد؟
- ما الوسائل القانونية التي اعتمدها المشرع العراقي؟
- ما دور الأجهزة الرقابية والاتفاقيات الدولية؟
- ما أبرز المعوقات؟

ثانيًا: أهمية البحث تكمن أهمية البحث في حماية المال العام وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية وسيادة القانون، وبيان مدى كفاية التشريعات العراقية ودور الأجهزة الرقابية والاتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد.

- بيان الإطار القانوني.
- توضيح دور الأجهزة الرقابية.
- بيان أثر الاتفاقيات الدولية.
- تقديم مقترحات لتطوير المنظومة القانونية.

ثالثًا: أهداف البحث

١- بيان مفهوم الفساد الإداري والمالي.
٢- تحليل الإطار القانوني.
٣- بيان دور الأجهزة الرقابية.
٤- توضيح أثر الاتفاقيات الدولية.
٥- الوصول إلى النتائج والتوصيات.

رابعًا: حدود البحث

الحد الموضوعي: الإطار القانوني لمكافحة الفساد الإداري والمالي.
الحد المكاني: جمهورية العراق.
الحد الزماني: التشريعات العراقية النافذة حتى تاريخ إعداد البحث.

خامسًا: تحديد المصطلحات .

الصعوبات Difficulties :

أ- الإطار القانوني: مجموعة القواعد والتشريعات المنظمة لمكافحة الفساد.
ب- الفساد الإداري: إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق منفعة خاصة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولًا: الإطار النظري

المبحث الأول : مفهوم الفساد الإداري والمالي

يُعد الفساد الإداري والمالي من أخطر الظواهر التي تواجه الدول الحديثة، لما يترتب عليه من آثار سلبية تمس الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية. ويقصد بالفساد الإداري إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق منفعة شخصية أو فئوية، بما يخالف القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، أما الفساد المالي فيتمثل بالأفعال التي تؤدي إلى الاعتداء على المال العام أو تبديده أو استغلاله بصورة غير مشروعة، كالرشوة والاختلاس والتزوير وغسل الأموال والإثراء غير المشروع.

وتتعدد التعريفات الفقهية للفساد، إلا أنها تتفق جميعها على أن جوهر الفساد يتمثل في الانحراف عن الواجبات القانونية والأخلاقية للوظيفة العامة، بما يحقق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بمبدأ سيادة القانون وإضعاف ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة.

المبحث الثاني : أسباب الفساد الإداري والمالي : لا ينشأ الفساد نتيجة سبب واحد، وإنما يعد ظاهرة متعددة الأسباب، ومن أبرزها:

أولًا: الأسباب القانونية : تتمثل بوجود قصور أو غموض في بعض النصوص القانونية، أو ضعف تطبيق التشريعات النافذة، فضلاً عن عدم كفاية العقوبات الرادعة لبعض جرائم الفساد.

ثانيًا: الأسباب الإدارية : وتتمثل في ضعف الأجهزة الرقابية، والروتين الإداري، وتعقيد الإجراءات، وضعف الرقابة الداخلية، وقلة الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في إنجاز المعاملات.

ثالثًا: الأسباب الاقتصادية : تسهم الظروف الاقتصادية الصعبة، وانخفاض مستويات الدخل، والبطالة، وضعف العدالة في توزيع الموارد، في زيادة احتمالية وقوع بعض الموظفين في ممارسات الفساد.

رابعًا: الأسباب الاجتماعية : وتتمثل بضعف الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد، وانتشار ثقافة المحسوبية والوساطة، وضعف الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية.

المبحث الثالث : آثار الفساد الإداري والمالي : تنعكس جرائم الفساد بصورة مباشرة على الدولة والمجتمع، ومن أبرز آثارها:

* استنزاف المال العام وإهدار الموارد المالية.
* انخفاض كفاءة المؤسسات الحكومية.
* تراجع ثقة المواطنين بالأجهزة الحكومية.
* عرقلة التنمية الاقتصادية والاستثمار.
* الإضرار بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.
* زيادة معدلات الفقر والبطالة.
* إضعاف هيبة الدولة وسيادة القانون.

المبحث الرابع : أهمية مكافحة الفساد

تُعد مكافحة الفساد ضرورة قانونية ومجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تسهم في حماية المال العام، وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، وتعزيز المساءلة، وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، فضلاً عن دعم البيئة الاستثمارية وتحسين أداء المؤسسات العامة.

كما أن مكافحة الفساد لا تقتصر على إصدار التشريعات فحسب، وإنما تتطلب تفعيل دور الأجهزة الرقابية، وتطوير الأنظمة القانونية، وتعزيز التعاون بين السلطات المختصة، إلى جانب نشر ثقافة النزاهة والالتزام بالقيم المهنية.

الدراسات السابقة تناولت العديد من الدراسات موضوع مكافحة الفساد من زوايا مختلفة، إذ ركزت بعض الدراسات على تحليل التشريعات الوطنية الخاصة بمكافحة الفساد، في حين اهتمت دراسات أخرى ببيان دور الأجهزة الرقابية والاتفاقيات الدولية في الحد من جرائم الفساد.

وقد أظهرت تلك الدراسات أن نجاح مكافحة الفساد يرتبط بوجود منظومة تشريعية متكاملة، وأجهزة رقابية مستقلة تتمتع بالصلاحيات الكافية، فضلاً عن أهمية التعاون الدولي وتبادل المعلومات واسترداد الأموال المتحصلة من جرائم الفساد.

الاستنتاجات (Conclusion) : في ضوء ما توصل إليه البحث، يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

١. يُعد الفساد الإداري والمالي من أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة، لما يترتب عليه من آثار سلبية تمس الجوانب الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وتؤثر في كفاءة المرافق العامة وسيادة القانون.

٢. أظهر البحث أن المشرع العراقي وضع إطارًا قانونيًا متكاملًا نسبيًا لمكافحة الفساد، من خلال إصدار عدد من القوانين وإنشاء مؤسسات وهيئات رقابية متخصصة، إلا أن فاعلية هذا الإطار تعتمد بصورة كبيرة على حسن تطبيقه.

٣. تؤدي الأجهزة الرقابية دورًا محوريًا في الوقاية من الفساد والكشف عن المخالفات ومساءلة مرتكبيها، إلا أن تحقيق أهدافها يتطلب تعزيز استقلاليتها وتوفير الإمكانات البشرية والفنية اللازمة.

٤. أسهم انضمام العراق إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد في تطوير المنظومة التشريعية الوطنية وتعزيز التعاون الدولي في مجالات استرداد الأموال، وتسليم المتهمين، وتبادل المعلومات والخبرات.

٥. إن مكافحة الفساد لا تقتصر على العقوبات القانونية، وإنما تستلزم اعتماد إجراءات وقائية تقوم على ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، ونشر الثقافة القانونية والأخلاقية داخل مؤسسات الدولة.
٦. يمثل التكامل بين التشريعات الوطنية، والرقابة الإدارية والقضائية، والتعاون الدولي، أحد أهم الأسس اللازمة لبناء منظومة فعالة ومستدامة لمكافحة الفساد والحد من آثاره على المجتمع والدولة.

التوصيات (Recommendations) : استنادًا إلى النتائج التي توصل إليها البحث، يوصي الباحث بما يأتي:

١. مراجعة وتطوير التشريعات العراقية المتعلقة بمكافحة الفساد بصورة دورية، بما ينسجم مع التطورات التشريعية والمعايير الدولية، ويسد الثغرات القانونية التي قد يستغلها مرتكبو جرائم الفساد.
٢. تعزيز استقلالية الهيئات والأجهزة الرقابية، ومنحها الصلاحيات والإمكانات البشرية والفنية والمالية اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بكفاءة وفاعلية.
٣. تفعيل مبدأ المساءلة القانونية وتطبيق العقوبات بحق مرتكبي جرائم الفساد دون تمييز، بما يعزز الثقة بسيادة القانون ويحقق الردع العام والخاص.
٤. توسيع استخدام الأنظمة الإلكترونية والتحول الرقمي في تقديم الخدمات الحكومية، بما يسهم في تقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمراجع، والحد من فرص الرشوة واستغلال النفوذ.
٥. تعزيز التعاون بين المؤسسات الرقابية والقضائية والأمنية لتبادل المعلومات والخبرات، وتسريع إجراءات التحقيق واسترداد الأموال العامة المتحصلة من جرائم الفساد.
٦. نشر ثقافة النزاهة والشفافية من خلال إدراج مفاهيم مكافحة الفساد في المناهج التعليمية، وتنظيم برامج تدريبية وتوعوية للعاملين في مؤسسات الدولة والمجتمع.
٧. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الفساد، والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية، وتفعيل آليات استرداد الأموال وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد عبر الحدود.
٨. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث القانونية المقارنة التي تتناول فاعلية التشريعات الوطنية في مكافحة الفساد، بما يسهم في تطوير السياسة التشريعية وتعزيز كفاءة المنظومة القانونية.

المصادر (References).

١- أحمد محمد بوته ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٠.
٢- حيدر طالب محمد علي ، رحيم حسن العكيلي ، بلال عبد الحي علي مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، سنة الطبع ٢٠٢١.
٣- الشيخ مخلص احمد الجدة ، النظام القضائي في الاسلام : موقع على الانترنيت.
٤- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأسس العامة للقرارات الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، مصر ٢٠١٢.
٥- عبد الله احمد المصراتي ، الفساد الاداري ، نحو النظرية الاجتماعية في علم الاجتماع، الانحراف والجريمة ، دراسة ميدانية ، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية ، ٢٠١١ م .
٦- كاظم عبد جاسم الزيدي ، المعالجة القانونية للفساد في لقانون العراقي ، بحث منشور الكترونياً ، على موقع كتابات، بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٥.
٧- ماهر عبد شويش الدرة، قانون العقوبات ، القسم الخاص ، طبعة منقحة، المكتبة القانونية / بغداد ، ٢٠١٢ .
٨- محمد عبد الله الشريف ، النزاهة في مواجهة الفساد ، تجربة المملكة العربية السعودية ، مكتبة العبيكان ، الرياض.
٩- جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٥٦٠.
١٠- جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٢١٧.
١١- الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.
١٢- اتفاقية الأمم المتحدة UNODC.